

تداعيات مشروع العولمة على مؤسسات الهوية والقيم الحضارية للشعوب - دراسة تحليلية أنموذجية -

The Implications of the Globalization Project for the Identity Institutions
and Cultural Values of Peoples
- A typical analytical study -



يعقوب عزوز *

وزارة التربية الوطنية (دكتوراه العلوم؛ تخصص فلسفة عربية إسلامية- جامعة الجزائر2)

azouzyak@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/07/29 تاريخ القبول: 2025/11/22 تاريخ النشر: 2025/12/16



ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بجملة من القيم والمؤسسات التنظيمية والسيادية للدول والمجتمعات وبخاصة العربية منها، التي تأثرت بثقافة العولمة وآلياتها المختلفة، وما لها من تداعيات سلبية، ساهمت في إزاحة وتهديد الكثير من معالم ورموز الهوية المحلية لها؛ وكذلك تقويض فرص صناعة تميزها الحضاري، وجعلها تقبع تحت هيمنة وتوجيه مؤسسات وتنظيمات الإمبريالية المتوحشة. لقد أصبح مشروع العولمة الثقافية هادفا إلى تجسيد إيديولوجية القيادة الأحادية، في الخطاب وصناعة القرار، بدل تفعيل مشروع الثقافة العالمية والكونية. وفي هذا الإطار سنتناول بالتحليل بعض محاور الهوية الاجتماعية التي نفذت إليها العولمة، وأصبحت خطرا عليها، وهي: الأسرة، والسيادة الوطنية، والمنظومة الاقتصادية

الكلمات المفتاحية: العولمة؛ الهوية؛ الأسرة؛ المنظومة الاقتصادية؛ السيادة الوطنية؛

* المؤلف المراسل

Abstract:

This study aims to examine a range of values, regulatory institutions, and sovereign institutions of states and societies, particularly Arab ones, that have been influenced by the culture of globalization and its various mechanisms, and its negative repercussions, which have contributed to the displacement and threat of many of the landmarks and symbols of their local identity. It has also undermined opportunities to cultivate their cultural distinction, leaving them under the control and direction of brutal imperialist institutions and organizations. The cultural globalization project has become aimed at embodying the ideology of unilateral leadership in discourse and decision-making, rather than activating the project of global and universal culture. In this context, we will analyze some of the axes of social identity that globalization has penetrated and has become a threat to: the family, national sovereignty, and the economic system.

key words: globalization; identity; family; economic system; national sovereignty;

مقدمة:

شهد العالم تغيرات كبيرة وتحولات واسعة مست معظم ميادين الحياة ومظاهرها، وأفرزت تحولات إقليمية وعالمية، خصوصا في ظل تسارع الأحداث وسرعة انتقالها عبر هذه الأقاليم والأقطار المختلفة، بفعل التطور التكنولوجي المذهل الذي أسهم بدوره في سرعة نقل المعلومة، ونشر الأحداث العالمية، وقد شهدت المنظومة العالمية وخصوصا مع تحول البنية القيادية من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية والقيادية، وسيادة المنظومة الإيديولوجية الرأسمالية على مختلف الهياكل والوحدات البنائية للدول، من سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية وغيرها من القطاعات - شهدت - تحولات وتطورات زاد في تغذيتها بروز ظاهرة العولمة، التي حملت معها مفاهيم ومصطلحات جديدة؛ ففي ظل التباين في موازين القوى بين الدول، وتعارض المصالح، أصبحت العديد من المؤسسات وهياكل الدول النامية مستهدفة وبدأت في التآكل؛ لقد أصبحت الدول والقوى العظمى تطلق تهديداتها على تلك الدول النامية، وبخاصة إن كانت من مستعمراتها السابقة، أو

واقعة تحت رحمة مصالحها، وسواء كان هذا التهديد في صورة التدخل المباشر باستخدام القوة العسكرية أو فرض الحصار المباشر بمختلف أشكاله، أو كان تهديدا غير مباشر متجليا في إرغامها على قبول شروط مصالحها، وتغيير مواقفها المعارضة، باللجوء إلى أساليب الابتزاز الاقتصادي، أو الابتزاز السياسي متمثلا في التهديد، والتخويف بإثارة الفوضى، وأشكال المعارضة الداخلية.

وليس يخفى علينا اليوم دور العولمة في التأثير على مختلف علاقات الحياة الاجتماعية، فالواقع الاجتماعي مؤخرا وبخاصة مع بداية العشريتين الأخيرتين، تشير إحصائياته إلى تحولات خطيرة مست منظومة القيم الاجتماعية، ومؤسسات السيادة، واتسعت دائرة التفكك والانحيار في مختلف مؤسسات وهياكل الدولة، وتكاد تجمع الآراء المنشغلة بهذا الواقع أن للظاهرة علاقة مباشرة بالنظام العالمي الجديد المصطلح عليه بالعولمة، والتي تعد بحق من أبرز التحديات التي تواجه وتؤرق المجتمعات النامية خصوصا العربية منها، وهذا لأن العولمة جاءت بخطاب ثقافي موجّه للمجتمعات العالمية مفاده توحيد القيم الثقافية وعولمتها، وعلى هذا الأساس فليس غريبا أن تكون العولمة في أهدافها غير المعلنة قاصدة إلى القضاء على القيم الخصوصية للمجتمعات، وتهديم أسس هويتها الثقافية وإضعاف كياناتها السيادية، وإذابتها في قيم المجتمع الغربي، وهي بهذا تختلف عن مفهوم مشروع الثقافة العالمية الذي يعمل على الحفاظ والاعتراف بثقافات الشعوب والأمم المختلفة، في إطار التكامل والحوار المتوازن.

لقد كان من بين الشعارات التي تحملها العولمة ظاهرة التنميط الذوقي، والعمل على إذابة ثقافات الشعوب في ثقافة عالمية واحدة تخضع لمركزية واحدة في التوجيه، ويسهل بذلك التحكم فيها، واستغلال مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لخدمة مصالحها، وتنفيذ مخططاتها التوسعية المقبولة في إطار جماليات العولمة.

ولأجل توضيح ودراسة بعض مجالات نفوذ العولمة وتأثير آلياتها المختلفة عليها، وكذلك إبراز مخاطرها على مؤسسات الدولة، وتهديد خصوصيات هويتها الحضارية، وفرض ثقافة التنميط الذوقي والثقافي، سنتطرق في مداخلتنا هذه إلى مظاهر وتجليات هذا التأثير، على مستوى المؤسسة الأسرية، ثم على مستوى السيادة الوطنية، والمنظومة الاقتصادية؛ والتي كلها مؤسسات وهياكل تشكل محور التميز والصمود الحضاري، وجدت نفسها تواجه منظومة إيديولوجية عالمية أحادية القيادة، وليس من مفر من العمل إما على مجاراتها بحكمة، أو الاندماج فيها والانصهار في ثقافتها.

ومن حيث إشكالية هذه الدراسة البحثية: فقد كانت صياغتها بالصورة التالية: إذا كانت العولمة بمختلف آلياتها وترسانة نفوذها قد أسهمت في إعادة صناعة وتوجيه منظومة القيم العالمية، وإحداث تغييرات وتأثيرات على مستوى كياناتها ومؤسساتها السيادية، فكيف أسهمت في الإخلال بعناصر ومقومات هوية الدول؟ وما هي تداعيات نفوذ خطاب التنميط الثقافي للعولمة على مستوى الحياة الأسرية والحياة الاقتصادية ومستوى السيادة الوطنية للدول، خصوصا العربية منها؟ وتحت هذه الإشكالية العامة تندرج مشكلات جزئية نعالجها في ثنايا محطات هذه المداخلة، والتي نذكر منها: كيف أصبح وضع الأسرة العربية في أثناء الغزو الثقافي للعولمة؟ وكيف أسهمت العولمة في شقها الثقافي في إزاحة العديد من مظاهر قيم التراث التقليدي للأسرة؟ وكيف أسهمت آليات العولمة الاقتصادية في ابتزاز الدول اقتصاديا وتهديد هويتها السيادية باسم شعارات خطاب الثقافة الكونية؟

وقد إعتمدنا في هذه الدراسة: المنهج الوصفي والتحليلي الذي يتلاءم مع طبيعة القضية المدروسة، حيث عملنا على الضبط الوصفي لمظاهر التأثير السلبي للعولمة على هوية المؤسسات والتنظيمات الحضارية للمجتمع، ثم تحليل واستجلاء هذه المظاهر.

أولا: تعريف العولمة

من الصعب تحديد العولمة تعريفيا وضبطها بدقة، بالنظر إلى آليات تكوينها المعقدة، والمتشابكة، والشاسعة، وكذلك ميادينها ومظاهر تجلياتها، فتعريف العولمة في شقها الاقتصادي مثلا يختلف عن تعريفها في شقها السياسي، أو الثقافي، أو التكنولوجي، أو الإعلامي، وعليه فقد تعددت تعريفاتها، ومعانيها، خصوصا بين نظرة الدول القوية المتطورة، والدول النامية، والسبب راجع إلى تباين الأهداف المأمولة من ورائها، بين من يوجهها، ومن يستقبلها ويستهلك منتجها، وسنعمل في هذا العنصر التعريفي بالعولمة، على ذكر بعض التعريفات التي لها علاقة كذلك بمحتوى دراستنا هذه.

ومن جملة هذه التعريفات للعولمة: أنها تعني عولمة نمط معين من الحياة، يعتمد عليها أصحاب المصالح الثقافية والإنتاجية، باستخدام مختلف وسائل القهر المادي، والسياسي، والنفسي، والعقلي، لتصدير ما هو خاص على أنه إنساني وعام، ومن أدواته الحالية الشركات العملاقة متعددة الجنسيات¹.

ومن تعريفاتها كذلك أنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني، والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات، والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة، والحضارات، والثقافات، والقيم، والحدود الجغرافية، والسياسية، القائمة في العالم².

ويعرفها الدكتور برهان غليون بقوله: ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة، والسرعة في عملية انتشار المعلومات، والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة، يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدوائر المندمجة، وبالتالي لهوامشها أيضا³.

وهي تعني كذلك في واحدة من تعريفاتها: عالمية العادات، والقيم، والثقافات، لصالح العالم المتقدم، أو العالم النامي كذلك تحديدا، بشكل يؤدي إلى خلط كافة الحضارات، وإذابة خصائص المجتمعات، هذا بالإضافة إلى تهميش العقائد الدينية⁴.

ولعلنا نستخلص من جملة هذه التعريفات للعولمة، أنها منظومة شبكات علاقاتية تتضمن مختلف جوانب الحياة، من اقتصادية، وسياسية، وثقافية، وغيرها من الميادين التي تمس حياة الإنسان الفردية والجماعية، كما أنها نظام عابر للحدود السياسية، والجغرافية، لا تعير اهتماما لخصوصيات الشعوب المحلية، وتراث هويتها العقائدية والحضارية، بل وتعتمد كل أساليب الضغط المتاحة حتى ولو كانت قهرية، كونها آلية موجهة لخدمة مصالح القائمين عليها والموجهين لآليات تكوينها. كما تعمل العولمة على تسريع نطاق توسعها باعتماد المنظومة الإعلامية التي بإمكانها تلميع صورة ما تنشره، والنجاح في تنميط نموذج الحياة بما يضمن تسهيل عملية الترويج لمنتجها والإقبال عليه. تمهيد حول المبحث الأول والمسائل التي سوف تعالج فيه، تمهيد حول المبحث الأول والمسائل التي سوف تعالج فيه.

ثانيا: مظاهر التأثير السلبي لمشروع العولمة على مؤسسات الهوية الاجتماعية

1. مخاطر ثقافة العولمة على هوية المنظومة الأسرية

الأسرة من حيث هي جماعة اجتماعية أساسية دائمة، ونظام اجتماعي رئيس، ليست مجرد أساس وجود المجتمع فحسب، بل هي مصدر الأخلاق والدعاية الأولى لضبط السلوك، والإطار الذي يتلقى منه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماع⁵، وتعرف كذلك بأنها أهل الرجل وعشيرته، والجماعة، يربطها رابط مشترك، تطلق على عدة معان منها: الجماعة التي تضم الأقارب وذوي الرحم، أو الجماعة المكونة من الوالدين والأولاد⁶. إن الأسرة إذن مؤسسة اجتماعية قائمة على الزواج كرابطة عقدية بين الرجل والمرأة، هذه الرابطة تطبعها شروط تختلف حسب المنظومة الاجتماعية السائدة؛ ولنا نحن في أسرنا العربية والإسلامية عاداتنا في الزواج، سواء من حيث شروطه، أو عادات الاحتفال به، لكن هذا المفهوم للزواج أصبح وتحت تأثير العولمة وما تنقله آلياته الإعلامية لواقع الحياة الأسرية العربية، واحتفاليات الزواج وطقوسه، متأثرا بمفهوم وقيم الزواج

السائدة عند الغرب، لقد انتشرت عادات الزواج الغربية في مجتمعا، وأصبح الزواج عندنا يكاد لا يختلف عن مفهومه الغربي إلا في بعض الملامح والممارسات الضيقة التي لا تعكس أو تعبّر عن التميّز الحضاري.

ولعل الأكثر غرابة هنا هو نجاح المؤتمرات العالمية المهتمة بقضايا الأسرة والمجتمع في الترويج لقراراتها، وتوصياتها الهادفة إلى ضرب مؤسسة الزواج في الأسر الإسلامية عموما، فلما كان لمصطلح الزواج تأصيلا في قيم تراثنا، وله تأثيراته النفسية، والاجتماعية على أسرنا، ورمزا للحصانة الأسرية، والبناء الأسري، بل ورمزا للشهامة والحشمة والعفة، فقد بادرت إلى وضع مصطلحات بديلة لمصطلح الزواج مثل: العلاقة، أو الرابطة بين الشخصين، ووضعت مكان مصطلح الزوج أو الزوجة بدائل مصطلحاتية مثل: شريك الحياة، أو رفيق الدرب.

هذه المصطلحات أفرزت مخاطر تهديمية على مستوى الحياة الأسرية العربية، لما فيها من أهداف إباحية، وتهديم لقيم مؤسسة الزواج عندنا، إذ يصبح مدلولها إباحة قيام العلاقات الجنسية بمعزل عن التزامات الروابط الزوجية، كما تضمنت توصيات هذه المؤتمرات كما هو الحال في وثيقة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة شهر سبتمبر 1994 الدعوة إلى محاربة الزواج المبكر، والتشجيع على تأخيره باعتباره الحل الأمثل⁷.

كما ظهرت مصطلحات أسرية جديدة تחדش الحياء، وتتنافى مع القيم الدينية، وتقاليده منظومتنا الأسرية، لكن وتحت تأثير وضغوطات تلك المؤتمرات، ومن ورائها قوى العولمة، أصبحت مقبولة في مجتمعا، ومدعومة بنصوص قانونية روجت لها تلك المؤتمرات، وخير مثال هنا: مصطلح الأم العزباء، فقد أصبح مصطلحا له مكانته في التشريعات العربية، ولهذه الأم حقوقها المادية، والمعنوية المكفولة قانونا، وليس يخفى علينا ما أثاره هذا القرار من معارضة من قبل شرائح واسعة من المجتمع الجزائري مثلا، مستنكرة مثل هذه

التشريعات التي هي بوابة للتفكك الأسري، وتشجيع على الانحلال الخلقي، والتمرد على التشريع الديني، والقيم الاجتماعية.

وتحت تأثير العولمة خصوصا في جانبها التكنولوجي، ومع انتشار الوسائط التكنولوجية، والمعلوماتية، مثل: الهواتف النقالة، واللوحات الرقمية، وما تقدمه من خدمات وتطبيقات ترفيهية، تأثرت تلك المعالم والقيم السائدة في الأسرة العربية، وانقلبت بصورة عكسية، لقد تفككت تلك الرابطة التلاحمية، واتسع محور التباعد بين أفراد الأسرة الواحدة، وأصبح الكل منهمكا في الانشغال بخدمات تلك الوسائط التكنولوجية وتطبيقاتها المغربية، والمؤثرة في العقول، وأضحى كل فرد يعيش عالمه الخاص منعزلا عن الجو العائلي الجماعي، مكوّن أسرة خاصة به تكمن في تلك العلاقة التي نسج خيوطها مع خدمات وتطبيقات تلك الوسائط التكنولوجية.

لقد ضعفت الروابط التماسكية والوحدوية سواء على المستوى الداخلي المتمثل في العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة، أو على المستوى الخارجي المتمثل في علاقة الأسرة بغيرها من الأسر وبالأخص القرية دمويا؛ لقد جاءت العولمة بمنظومة قيمية جديدة - سلوكيا وأخلاقيا- غريبة عن المنظومة الأسرية العربية والمسلمة عموما، وتسبب الأمر في خلق حالة التوتر الاجتماعي والشعور بالاغتراب والتباعد⁸.

ففي ظل الانفتاح الإعلامي الموسّع، وضعف الرقابة التنسيقية الصارمة على المستوى المحلي، وفي دراسة إحصائية أعدتها منظمة اليونسكو اتضح أن شبكات التلفزيون العربية تستورد البرامج الغربية بمستويات جد مرتفعة⁹، وأصبحت تلك الشبكات التلفزيونية تستقبل وتبث برامج أسرية وتربوية تتنافى مع قيم أسرها العربية في عاداتها، وتقاليدها، ومختلف أطرها الاجتماعية، والتي أسهمت في تشتيت فكر أفراد الأسرة، وبروز حالات الانعزال في التفكير، والتي كثيرا ما تنتهي بحالات الإحباط النفسي، والشعور بالكآبة، وانتشار حالات الهروب من الأسرة بحثا عن متنفس بديل يحقق فيه تلك الصور التي

ارتسمت في مخيلته، وهنا يفتح باب آخر للجريمة، والآفات الاجتماعية، وهذا ما يعتبر واحدا من الأهداف التي تعمل العولمة الثقافية على بلوغه، وهو الاخلال بالتوازن والتكامل في الشخصية، من خلال القضاء على الجانب الروحي والفكري في الإنسان وإعادة صياغته من جديد بتغيير مفاهيمه الفكرية¹⁰.

وإذا نظرنا إلى العولمة من زاوية الخطاب الثقافي الكوني الذي تتبناه، ندرك كذلك انعكاسات هذا الخطاب، ومخاطره المحدقة بالأسرة العربية والمسلمة، بالنظر إلى المقاصد الخفية لصفة الكونية التي تنادي بها، فالمعروف عن الأسرة العربية في جوهر هويتها ذلك التشبث بالتقاليد الثقافية من عادات وتقاليد، باعتبارها من رموز الهوية المساهمة في إبقاء روح الاجتماع التآلفي، غير أن فكرة الكونية التي من أهدافها تنميط الذوقية وإحلال ثقافة الذوقية العالمية الموحدّة، إنما هي لخدمة أغراضها التسويقية الاستهلاكية، إذ من مصلحتها أن يكون الذوق موحدًا حتى ترتفع أسهم المنتج الاستهلاكي، وبالنظر إلى إغرائية ما تقدمه العولمة بمختلف آلياتها وبخاصة الاقتصادية منها، فقد كان الوقع أكثر شدة على التقاليد الثقافية للأسرة العربية، ومنتوجها المحلي، لقد ارتفعت أسهم الإقبال على المنتج الوافد من وراء البحار على حساب المنتج المحلي، خصوصا التقليدي منه المعبر عن الهوية، والقيم التراثية الأصيلة، وأصبحنا اليوم نلاحظ اختفاء العديد من الحرف التراثية التي كانت جزءا مقدسا في منظومتنا الأسرية.

2. مخاطر ثقافة العولمة في إضعاف السيادة الوطنية

في ظل الانتشار السريع للعولمة وولوجها مختلف مجالات الحياة والبنيات الاجتماعية، لم يعد المفهوم الكلاسيكي للسيادة الذي يتمحور حول الممارسة الفعلية والشاملة لسيادة أجهزة الدولة على التركيبة المجتمعية الداخلية، وعلى إقليمها الجغرافي بعيدا عن صور الإكراه الخارجية - لم يعد هذا المفهوم - بنفس صورته خصوصا مع بروز آليات عولمة تحطت الحدود الإقليمية للدول، لما لها من قوة التأثير وسرعة الانتشار،

وكانت من بين انعكاساتها تغير مفهوم السيادة من صورتها التقليدية المطلقة إلى صورتها الراهنة النسبية، بل وفي حالات أخرى تلاشي السيادة أو ضعفها وخضوعها.

لقد برز في إطار العولمة والاتجاه نحو النظام العالمي الجديد، اتفاقيات ومعاهدات عالمية حول العديد من الانشغالات والقضايا المشتركة بين الدول، مثل البيئة والتلوث، والطاقة، والمجاعة ونقص التغذية، وانتشار المخدرات، والجريمة المنظمة، وانتشار الأمراض الوبائية خصوصا الإيدز.. وكلها قضايا عسيرة تستدعي تضافر الجهود المشتركة لعلاجها، وهنا تجد الدول القوية فرصة لتوسعة مجال تدخلها في الدول الأكثر تضررا، وتفرض عليها المناهج الإصلاحية والعلاجية بحجة أنها مناهج تتوافق واستراتيجيات وأهداف الاتفاقيات المبرمة، وكل هذا ساهم في الاختفاء التدريجي للمفهوم التقليدي للسيادة الوطنية التي لم تعد صاحبة القرار المستقل في مناقشة وعلاج تلك القضايا؛ وحتى وإن لم تختف السيادة بمفهومها التقليدي، فإن النظام الدولي الجديد المؤسس على عالمية الأبعاد والأهداف، سيضعف من قوة ممارسة الوظائف والأدوار التي كانت تستقل بها الدول في ظل نظامها وسلطتها السيادية التقليدية، خصوصا مع ظاهرة الاندماج في النظام العالمي الذي له شروطه التي كثيرا ما تتعارض مع خصوصيات السيادة القومية¹¹.

يظهر إذن أنّ التوسع المتنامي لأشكال الاتفاقيات الدولية، قد تضمن قيودا وشروطا ملزمة للعموم على تنفيذها والعمل بها، وهي تشكل بطريقة غير مباشرة إحدى منافذ التدخل في الشؤون الداخلية للدول وممارسة الرقابة عليها، كما يبرز ذلك في مهام التفتيش والتحقيقات المتعددة والمختلفة: في مجال الأسلحة، حقوق الإنسان، قوانين العمل وغيرها من الميادين الكثيرة¹².

وباسم الاتفاقيات الموقعة بين الدول، أو التي تضمنتها الهيئات الأممية خصوصا في الشق الاقتصادي، أصبح تدخل المجتمع الدولي باسم هذه الهيئات في الشؤون الداخلية أمرا مقبولا وحتى واجبا في محطات ومواضع عدة، وهو التدخل الذي كثيرا ما يتبلور تحت

غطاء التدخل الإنساني، ويعطيه مبررات المشروعية، ويمكن عدّه من أخطر أشكال التدخل المؤثرة على السيادة الوطنية للدول، خصوصا وأنه لا يتخذ إطارا مقننا ومنضبطا يتم من خلاله ممارسة هذا الحق، ويبقى موجها وفق معايير غامضة تستجيب لمصالح الدول الكبرى بعيدا عن مراعاة واحترام خصوصيات السيادة الوطنية للدول

كما كان من نتائج انتشار العولمة اختلال المنظومة الثقافية والحضارية المحلية للدول، فقد عملت العولمة على نشر الثقافة العالمية الكونية، وتنميط الذوق الثقافي الذي تهيمن عليه وتصنعه ثقافة المجتمع الرأسمالي، وهو ما أسهم في حدوث حالة الاغتراب الثقافي، وإحداث شرخ بين الفرد وهويته بكل مقوماتها التي انصهرت في الثقافة العالمية، وعجزت السلطة المحلية للدولة عن وضع برامج فعالة لحماية الخصوصيات الثقافية التي كانت تقع تحت سيطرة وتنظيم سيادتها¹³.

وهنا تكمن إحدى مظاهر تصدع وانحيار القرار السيادي للدول النامية الممنوحة من طرف هذه المؤسسة النقدية، وهي كذلك إحدى بوادر فقدان الثقة في السلطة الوطنية المسؤولة عن فتح منافذ السيادة الوطنية التي كانت متحكممة في تلك الهياكل الاقتصادية - فتحتها - أمام سلطة خارجية شرسة، تبحث عن الفرص المتاحة لتجسيد مصالحها بعيدا عن معايير الممارسة الأخلاقية، أو مراعاة خصوصيات ومصالح شعوب الدول النامية¹⁴.

3. مظاهر التأثير السلبي لآليات العولمة على المنظومة الاقتصادية السيادية

وهنا سنتناول بالدراسة التحليلية لمؤسستين اقتصاديتين ماليتين، تعتبران نموذجا للمؤسسات الاقتصادية العالمية الواقعة تحت محالب العولمة، وإبراز كيفية مساهمتهما في الهيمنة على الاقتصاديات المحلية للدول، وإضعاف هيبتهما وابتزازها بما يعود سلبا على حياة شعوبها.

أ. صندوق النقد الدولي: الذي يعتبر من أهم المؤسسات المالية العالمية، التي تحتم بتشجيع أشكال التعاون والممارسات النقدية بين الدول، وتنظيم مختلف المعاملات المالية، وكذلك العمل على إحداث الاستقرار على مستوى العملات ونقلها وبيعها إلى الدول الأعضاء بهدف المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، ورفع مستويات العمالة، كما يقوم بمهام الهيئة الاستشارية المتخصصة في تهيئة سبل التشاور بين الدول، وتقديم الاستشارات اللازمة في حالة حدوث اختلالات مالية أو اقتصادية¹⁵.

غير أن أبرز أوجه تأثير ونفوذ صندوق النقد الدولي، هو تدخله السافر في تسيير النشاطات والبرامج الاقتصادية داخل الدول، مثل تدخله في عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية وبخاصة منها القطاعات الصناعية، وكذلك التدخل في مشاريع خصخصة بعض القطاعات المهمة، ويضع شروطا ملزمة يجب التقيد بها إذا أرادت الاستفادة من استشارات الصندوق، أو إعاناته المالية، وبإمكان هذا الصندوق إيقاف الإعانات والقروض في حالة الإخلال بتلك الشروط المفروضة، وهنا تجد الدول الممنوحة نفسها مرغمة على الاستجابة والخضوع، وإنهاء تدخلها وسلطانها المباشرة في تسيير تلك المشاريع والمخططات الاقتصادية، وإلا فإن الحصيلة ستكون وخيمة على الحياة الداخلية، حيث الانهيار والخراب الاقتصادي، وتفاقم المشاكل مع صندوق النقد الدولي، وكذلك مع الدول صاحبة الاستثمارات، الذين يلجئان إلى خيار التهديد بسحب المشاريع الاستثمارية¹⁶، وليس الأمر ينتهي عند هذه الحدود وفقط، بل إن هذا الإجراء تلزم عنه تداعيات خطيرة ومضرة، تتجلى في المطالبة بالتعويضات المالية الضخمة، والملاحقات القانونية في الهيئات الدولية، وكلها تضر بسيادة الدولة، وسمعتها خصوصا على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى التذمر الداخلي، وتهاوي سمعة السلطة لدى المواطن.

وإذ نحن عدنا إلى الإعانات المالية الممنوحة للدول من طرف صندوق النقد الدولي في شكل قروض وآجال تسديد مختلفة، فإن الثابت أنها قروض أرهقت تلك

الدول بتبعات الديون المحصلة، وتضخم المديونية، وهنا تجدد الدول المستفيدة من تلك القروض مرغمة على قبول الشروط الجديدة التي يضعها الصندوق، والتي كثيرا ما تحتوي بنودا إضافية تؤثر سلبا على مؤسساتها المختلفة وهيكلها الاقتصادية، والتي تصبح بموجب هذه البنود موضوعة تحت توجيه ورقابة صندوق النقد الدولي، الذي يعمل أساسا على إدماج اقتصاديات الدول ضمن الاقتصاد العالمي الذي تتحكم في أذرعها الو م أ، وليس غريبا أن يعد هذا الاقتصاد العالمي بمثابة اقتصاد سوقي استعماري، يمكن الدول الرأسمالية الكبرى من التحكم في رقاب الشعوب والحكومات وامتصاص طموحاتها وارتداتها المستقلة، من خلال التخطيط لإدماجها وإخضاعها لسياسة السوق العالمية ومتطلبات الاقتصاد العالمي¹⁷.

ب. الشركات متعددة الجنسيات: وهي نوع من شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الرأسمال الضخم، والتي يمتد نشاطها الإنتاجي أو التسويقي أو المالي عبر الحدود في إطار إستراتيجية عامة للشركة الأم، حيث يكون لهذه الأخيرة حق ممارسة الإدارة لكل الفروع في الدول المضيفة لتحقيق أهداف الشركة الإدارية والإنتاجية بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن¹⁸.

إن هذه الشركات متعددة الجنسيات وبما تتميز به من ضخامة وشساعة حجمها، وأرقام تعاملاتها واستثماراتها، التي تساعد في تفادي احتمالات الخسارة، استطاعت تجاوز الحدود والقيود الدولية والإقليمية، ونجحت في إزالة وتخطي الحواجز الجمركية، والقيود المعلوماتية، واستولت على العديد من السلطات التي كانت تمارسها الدول داخليا، وتعد من المقومات البنائية الأساسية للسيادة الوطنية، وفقدت هذه الدول ما كان لها من صلاحيات سياسية وقوة النفوذ الداخلي في العديد من القطاعات¹⁹.

ومن أساليب الابتزاز والتأثير السلبي لهذه الشركات، لجوؤها إلى غلق فروعها وتوقيف استثماراتها في الدول التي تتواجد فيها بطلب من الدولة الأم، وهذا في حالة

تعارض مصالح الدولتين، أو معارضة الدولة المضيفة لهذه الشركات لبعض قرارات ومخططات الدولة الأم، أو في حالة تدخل سلطة الدولة المضيفة في استراتيجيات عمل الشركات متعددة الجنسيات ومحاولة فرض شروط جديدة عليها، وهنا تهدد هذه الشركات بتحويل فروعها تلك ونقلها إلى دول أخرى، وهو الإجراء الذي من شأنه خلق اختلال داخل الدولة المتواجدة فيها، فتبرز وتتفاقم من جديد ظاهرة البطالة، وإفلاس الشركات والمؤسسات التي لها علاقة بها، وأما من جانب التعاملات المالية فيحدث انخفاض في قيمة العملات وتهاوي أسعار الأسهم في البورصات العالمية، وانخفاض الإحتياطات المصرفية في البنوك المركزية العالمية من العملة الصعبة، وكلها مؤشرات محرجة للدولة.

وبالنظر إلى قوة وتأثير هذه الشركات في خلق وتسيير الاستثمارات في الدول النامية، ولما كانت الشركات العمومية المتواجدة بهذه الدول لا تتوافق إستراتيجيتها مع مخططات وتطلعات تلك الشركات متعددة الجنسيات، تجد السلطات الحكومية نفسها مرغمة على تغيير سياسة عمل شركاتها العمومية التابعة لسلطتها، وتعتمد إلى خصخصتها لتوفير المناخ الاستثماري المشجع على قدوم الشركات متعددة الجنسيات والاستفادة من استثماراتها وامتيازاتها؛ غير أن هذه الإستراتيجية التي تلجأ إليها الحكومة لها بالمقابل انعكاساتها السلبية على الصعيد الداخلي، فهي تساهم في إضعاف وانحيار قطاع الخدمات العامة وفرص التدعيم الاجتماعي من صحية وتعليمية ومساعدات اجتماعية متنوعة، كانت تمثل جسر تواصل متين بين السلطات الحكومية وفئات الشعب، لتتحول هذه السياسة الحكومية إلى آلية تغذي فجوات التباعد وفقدان الثقة بين المواطن والحكومة، وهي واحدة من بوادر اختلال السيادة الوطنية التي تتضمن في جوهرها رعاية وحماية حقوق المواطن.

ويمكن الإشارة هنا أيضا إلى أن الشركات متعددة الجنسيات أصبحت تعتمد في تعاملاتها النقدية على عملات معينة غير عملات الدول التي تتواجد فيها، بل ولجأت إلى

اعتماد بطاقات الائتمان الدولية، والتي تخرج عن السلطة الرقابية للبنوك المركزية بسبب ضعف تكنولوجيتها المعلوماتية، وهذا ما يساعدها على تهريب الأموال والتصريحات المغلوطة عن أرقام أعمالها، وإضعاف قيمة العملة الوطنية وعدم احترامها، وهي التي تعد رمزا للهوية والسيادة المستقلة، فلكل دولة عملتها القومية والسيادية والتي كلما ضعفت وفقدت قيمتها خصوصا في التعاملات المالية الخارجية أثر ذلك على سيادتها سلبا²⁰.

خاتمة:

- العولمة منظومة عالمية خطيرة على مختلف الأطر الاجتماعية، والمؤسسات السيادية للدول، فالتحولات التي شهدتها المنظومة العالمية في مختلف ميادينها، أفقدت الدول عديد خصوصياتها وكياناتها القاعدية، وأوقعت بها في الكثير من الأزمات، والتحديات المزعزعة لاستقرارها.

- يبدو أن الموجهين والمتحكمين في آليات العولمة قد تفتنوا إلى قيمة ومكانة الهوية الثقافية في بناء المجتمع، والحفاظ على هويته، فعملوا على تهديمها، واختراقها باعتماد آليات متعددة من أهمها الترسانة الإعلامية، والوسائط التكنولوجية المغرية بتطبيقاتها وخدماتها، مدركين في ذلك فعالية تأثيرها.

- جاءت العولمة بخطاب يحمل قيما متعدّدة، منها التي يمكن الاعتراف منها ومجارة فلكها، ومنها ما هو يتنافى مع مقوّمات الأصالة الاجتماعية ويضر بها، ينبغي التفتّن إليه والعمل على مجابته، وكل هذا بحاجة إلى استبدال مشروع العولمة الثقافية بمشروع الثقافة العالمية، الذي في خلاله يمكن للمجتمع المحافظة على هوية كيانه وفي الوقت نفسه التفتّح على الثقافة الاجتماعية للغير في إطار التعاون والتفاعل الإنساني، والاستفادة من مقوّمات العولمة بما يضمن تثبيت الهوية ودعمها بما تجود بها الثقافات العالمية.

- ولأن العولمة أصبحت رهانا واقعا لا يمكن تجاهله، فإننا نقترح من أجل التعامل الفعال معها ما يلي:

- الواجهة والحكمة في التعامل مع آليات العولمة وشبكات توسعها بمختلف صورها وتحليلاتها: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والتكنولوجية، ودراستها باعتبارها إشكالية قائمة وحقيقية، وعدم الاستهانة بها، أو التغافل عن أهدافها القاصدة إلى طمس هويات الشعوب، والقضاء على خصوصياتها الحضارية، والهوياتية..

- ضرورة العمل على تنمية مشاعر الانتماء الحضاري والاعتزاز بالخصوصيات والهوية الثقافية والحضارية للشعوب العربية، في مختلف المؤسسات الاجتماعية، بداية من الأسرة، والمؤسسات التربوية والتعليمية، ومراكز ودور الثقافة، وكذلك مؤسسات الإرشاد والنشاط الديني، وتفعيل منظمات المجتمع المدني، وغيرها من المؤسسات والتنظيمات التي تتجسد فيها ثقافة التواصل الاجتماعي.

- ضرورة العمل على توسيع قنوات التواصل الثقافي بين الشعوب، من خلال إثرائها بالملتقيات والمؤتمرات المحلية والإقليمية الفعّالة، التي تتناول قضايا العولمة والهوية الثقافية، والبحث في سبل العلاج المثمرة، بداية من مشروع بناء الوعي العربي، بتوعية شعوبها بحقيقة هذا الاستعمار الجديد، وتوجيهها نحو الإيمان بقيم إنسانية عالمية بديلة بإمكانها ترسيخ مشروع الثقافة العالمية، التي يسودها الحوار الحضاري المتبادل الذي تتفاعل فيه القيم الخصوصية بالقيم العالمية.

الهوامش:

- 1- جلال أمين، العولمة، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2009، ص34.
- 2- محمد أبو زعور، العولمة، دار البيارق، الأردن، ط1، 1998، ص14.
- 3- عبد الكريم بكار، العولمة، المملكة الأردنية الهاشمية، ط3، 2013، ص11، 12.
- 4- سليمان بن صالح الخراشي، العولمة، دار بلنسية للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1420هـ، ص07.
- 5- صلاح بن ردود الحارثي، دور التربية الإسلامية في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة، مكتبة السوادي، السعودية، 1424هـ، ص250.

- 6- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1978، ص77.
- 7- جلال أمين، ص160.
- 8- حكمت عبد الله القزاز، العولمة والتربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2001، ص35، 36.
- 9- مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، العرب والعولمة، تعقيب، نبيل الدجاني، ط1، 1998، ص335.
- 10- أسعد السمحراني، ويلات العولمة على الدين واللغة والثقافة، دار النفائس، ط1، 2002، ص9.
- 11- حسن البزاز، عولمة السيادة حال الأمة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2002، ص117.
- 12- هالة مصطفى، العولمة - دور جديد للدولة - السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، 1998، ص44.
- 13- محسن أحمد الخضير، العولمة.. مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2000.
- 14- محمد مقدادي، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص88.
- 15- غازي حسن صباريني، الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005، ص173.
- 16- السيد عبد المنعم المراكبي، التجارة الدولية وسيادة الدولة، دراسة لأهم التغيرات التي لحقت بسيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص232.
- 17- المرجع نفسه، ص272.
- 18- المرجع نفسه، ص233، 234.
- 19- محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2005، ص04.
- 20- السيد عبد المنعم المراكبي، ص275.